العدد(1415) السنة السادسة - الثلاثاء (20) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

السيستاني يشدد على اختيار النزيه والكفوء في مجالس المحافظات

نشاط سياسي مكثف لدفع الناخبين نحو المشاركة في الانتخابات

بغداد/هشام الركابي والوكالات

كشف المسؤولون الحكوميون من زياراتهم الى المدن العراقية، واكدوا خلالها ضرورة مشاركة المواطنين في انتخابات مجالس المحافظات.

ففي الوقت الذي اشار فيه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي خلال زيارته ديالى الى اهمية قبول الاخر والتداول السلمي للسلطة، توجه نائب الرئيس عادل عبد المهدي عبر القطار الى مدن الجنوب واكد ان الانتخابات هي خيار الشعب ويجب ان يعمل الجميع على انجاحها، فيما واصل رئيس الوزراء نوري المالكي لقاءاته بشيوخ العشائر.

ووسط هذا الحراك والدعوات للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات قد يبدو بين طيات هذه الزيارات واللقاءات ان ثمة دعاية انتخابية للكتل التي ينتمي اليها هؤلاء السياسيون، لكنها غير معلنة، ولم تعترض عليها حتى الان مفوضية الانتخابات.

وحض المرجع الشيعي الاعلى آية الله علي السيستاني الناخبين امس الاثنين على المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات و«عدم العزوف عنها» وذلك بالرغم من «عدم الرضا على التجارب السابقة».

وافاد بيان ان السيستاني «يحض جميع المواطنين رجالا ونساء على المشاركة في الانتخابات المقبلة، ويؤكد عدم العزوف عنها بالرغم من عدم الرضا الكامل عن التجارب الانتخابية السابقة».

واكد ان «المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين الا انها تشدد في الوقت نفسه على ضرورة ان يختار الناخب بعد الفحص والتمحيص من يكون مؤهلا ويلتزم بثوابت الشعب العراقي ويسعى في تحقيق مصالحه ويتصف بالكفاءة والنزاهة والاخلاص».

واضاف ان المرجعية «اكدت دوما اهمية الانتخابات ودورها الاساس في تقرير مستقبل البلد وحفظ حقوق ابنائه من مختلف الاطياف والمكونات».

يشار الى ان الحكومة ومفوضية الانتخابات منعت استخدام الرموز الدينية، في حملات الدعاية لكن بعض القوائم لم تلتزم بذلك.

من جهته اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ان الانتخابات المقبلة في العراق عامة يتوقع لها ان تكون ناجحة انطلاقاً من رغبة ابناء الشعب بممارسة حقهم الديمقراطي.

قال ذلك، في جولته لعدد من مدن الجنوب مستقلاً القطار الذي انطلق من محافظة بابل باتجاه البصرة والتي قام من خلالها

بزيارة مدينة بابل حيث اكد هناك ان الانتخابات هي خيار الشعب العراقي ويجب ان يعمل الجميع على انجاحها .

ودعا الى «ان يكون هناك تعاون حقيقي بين المفوضية العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني واجهزة الدولة المختلفة لانجاح هذه التجربة»

واشار الى ان « المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الناس في الاختيار من دون ضغط او أكراه، وبذلك فحرية الاختيار تحتم اختيار صاحب القدرة واختيار اصحاب الكفاءة «، مشددا على اهمية «اختيار المواطن للانسب بغض النظر عن قائمته او اتجاهه او طائفته».

عبد المهدي دعا المواطنين الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات واختيارالاصلح والاكفأ من القادرين على تحقيق آمال وطموحات الجماهير .

وقال « ان العراق يحقق استحقاقا انتخابيا كما حققته قبل اربع سنوات .. فالانتخابات هدف بحد ذاتها ويجب ان نحترمه ونحترم المرشحين ونحن نقول لكل من يفوز بهذه الانتخابات اننا سنكون شركاء معكم في بناء العراق الجديد».

وتوجه عبد المهدي عقب زيارته بابل الى مدينة الديوانية ، برفقة محافظ بابل،

كما زار عبد المهدي محافظة المثنى و أكد ، خلال زيارته لجامعة المثنى وكلية الطب ولقائه رئيس الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية، اهمية الاستفادة من التقدم العلمي في مجالات العلوم المختلفة للارتقاء بالواقع العلمي ليحقق الفائدة لابناء المحافظة وابناء الشعب العراقي.

وخلال زيارته مدينة الناصرية ، افتتح نائب رئيس الجمهورية مشروع ماء النبي ابراهيم الخليل(ع) الاستراتيجي الذي يربط المدينة بمحافظات الوسط .

واشار نائب رئيس الجمهورية في كلمة له هناك الى ان «الحكومات المحلية حققت انجازات كبيرة ويحتم منحها الصلاحيات الواسعة لانجازات اكبر غير مسبوقة «، لافتا الى ان الانتخابات المقبلة « تشكل انطلاقة مهمة نحو البناء والاعمار من خلال اختيار الاصلح القادر على ترجمة البرامج الى اعمال حقيقية تصب في الصالح العام للبلد»، موضحا انه «لا توجد خطوط حمر في الانتخابات وان على المواطن ان يتحمل مسؤوليته في الاختيار»، داعيا إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات.

وشدد عبد المهدي على ان « الدستور يعرف صلاحياته كافة بين الحكومات المحلية والاتحادية وأي تجاوز على صلاحيات الاخر سيشكل عائقا وتأخيرا في أي تطور».

وفي زيارته لمدينة البصرة دعا عبد المهدي خلال لقائه محافظ البصرة محمد الوائلي الى تضافر الجهود لاختيار الأكفأ للنهوض بهذه المدينة والانتفاع من الموارد المالية والاقتصادية بمختلف مجالاتها والطاقات التي يجب ان تأخذ دورها بشكل طبيعي بالشكل الذي يحقق الرفاهية والتقدم الاقتصادي لها وبما يحقق نسب نجاح عالية من مشاريع الاعمار والبناء لتعويض سنوات الحرمان والظلم الذي لحق أهلها جراء السياسيات البائدة.

واشار الى ان «الانتخابات المقبلة هي من ستحدد الاكفأ والانسب للنهوض بالواقع الخدمي والعمراني للمدينة وتحقيق مطامح أهلها».

وبلا شك تشكل زيارات المسؤولين الحكوميين حافزا في تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة وذلك بعد تاكيدهم على اهميتها وضرورة التصويت باعتبار ذلك حقا مكتسبا لا ينبغي التفريط به.

فيما اكد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان الوضع الامني في ديالى يدعو للتفاؤل ويبعث رسالة امن واطمئنان لأهالي ديالى داعيا اهلها الى وضع نهاية عاجلة لحالة الانقسام في المحافظة ونبذ الخلافات الجانبية والالتفاف حول الثوابت الأساسية التي تحافظ على وحدة محافظة ديالى واستقرارها.

ووصف الهاشمي ، طبقا لما اورده بيان رئاسي تلقت المدى نسخة منه وتحدث عن زيارة نائب رئيس الجمهورية لديالى ، وصف المدينة بانها «عراق مصغر ولا ينبغي أن تستأثر بها طائفة أو عرق أو مكون دون آخر».

وحول موضوع الانتخابات المقبلة أعرب الهاشمي عن سعادته لتكريس التجربة الديمقراطية، وان يجد الناس أنفسهم أحرارا في خياراتهم وانتخاب من يمثلهم لتترسخ ثقافة قبول الآخر والتداول السلمي للسلطة.

واشار الى ان « الجميع يتطلع الى انتخابات نزيهة وعادلة تفضي الى مجلس محافظة كفوء وطني مهني خاصة وان امام المجلس المقبل تحديات ضخمة وكبيرة تتمثل بالتدمير والخراب الذي طال البنية التحتية للمحافظة وعشرات المدارس المهدمة اضافة الى شحة المياه والأوضاع المؤسفة للواقع الزراعي والمشاريع والمعامل التي ينبغي تنشيطها وتأهيلها لتوفير فرص عمل لأبناء المحافظة وغير ذلك من تحديات».

الهاشمي أكد ضرورة أن تستقيم الأمور في محافظة ديالى وتنتهي أوضاعها الاستثنائية التي دمرها العنف والإرهاب والخارجون على القانون، مشددا على أن «أحوال المحافظة يجب أن تتغير وينبغي للأمن أن يستتب ولا مجال لذلك إلا بالعودة إلى إخوتنا وتعايشنا المشترك».

الهاشمي كان قد وصل إلى محافظة ديالى ، للاطلاع على الأوضاع فيها بعد التحسن الملحوظ الذي شهده الوضع الأمني فيها كما يذكر بيان الرئاسة.

الى ذلك اظهرت نتائج آخر استطلاع اجراه المركز الوطني للاعلام التابع لرئاسة الوزراء ، بشأن توجهات الرأي العام العراقي خلال المرحلة المقبلة، وشمل جميع محافظات البلاد، ان اكثر من ٧٣٪ من العراقيين سيتوجهون الى مراكز الاقتراع في الحادي والثلاثين من الشهر الحالي، للادلاء باصواتهم وانتخاب ممثليهم في مجالس المحافظات

المحلية، فيما بلغت نسبة المتفائلين بمستقبل البلاد اكثر من ٨٣٪.

واوضح المشرف العام على المركز ، علي هادي محمد في مؤتمر صحفي عقده امس ، ان هذه النسبة الكبيرة، تؤشر تحولا مهما في هذه المرحلة، وتشير الى رغبة العراقيين الحقيقية في الاسهام بفاعيلة في بناء مستقبل بلادهم، مضيفا ان اعلى نسبة للراغبين بالمشاركة في الانتخابات كانت في محافظة كربلاء، اذ بلغت اكثر من ٨٥٪. فيما سجلت النسبة الادنى في محافظة النجف، وبلغت نحو ٥٤٪. وكشف محمد انه تم تطبيق المعايير الدولية المتبعة عالميا في استطلاعات الرأي خلال سلسلة الاستطلاعات التي اجراها المركز ، بهدف توفير بيانات عالية الدقة عن توجهات الرأي العام العراقي خلال المراحل التي شهدت انجازات حكومية على مختلف المستويات.

وعن اداء مجالس المحافظات الحالية، قال نحو ٢٪ فقط من العراقيين ان اداء تلك المجالس كان جيدا جدا خلال المرحلة السابقة، فيما وجد ١٩٪ ان الاداء كان جيدا. وقال نحو ٣٣٪ ان الاداء كان مقبولا. اما عن توقعات العراقيين لاداء المجالس التي ستأتي بها الانتخابات فقد قال نحو ١٠٪ ان اداءها سيكون جيدا جدا، فيما توقع ٣٤٪ ان يكون الاداء جيدا و٣٠٪ قالوا ان الاداء سيكون مقبولا.

وتابع المشرف العام على المركز الوطني للاعلام القول ان ٣٢٪ من العراقيين، طالبوا بان يكون تحسين الخدمات البلدية اولوية لدى المجالس القادمة، فيما طالب ١٦٪ ان تكون الاولوية لتطوير المؤسسات الصحية، في حين حظي تطوير الجامعات والمدارس بنسبة ١١٪ والاهتمام بالريف ١٠٪. وذهب اكثر من ٧٪ الى وجوب ان تكون الاولوية للتنمية الزراعية.

الى ذلك، أكد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري استبعاد المفوضية لعدد من المرشحين للانتخابات المحلية بسبب إخلالهم بالضوابط والشروط التي وضعتها المفوضية للترشيح في انتخابات مجالس المحافظات.

وقال الحيدري إن بعضهم أبعدوا بسبب تقديمهم شهادات مزورة، وبعضهم لشمولهم بقانون اجتثاث البعث.

وحول الأنباء التي أشارت إلى أن المفوضية تراجع ملفات خمسين مرشحا يشتبه بأنهم لم يستوفوا شروط الترشيح، أكد الحيدري أن عددهم يزيد على ذلك، مشيرا إلى أن هيئة النزاهة زودت المفوضية بتقارير عن عدد من المرشحين.وأوضح الحيدري أن المفوضية ستواصل التحقيق للتأكد من استجابة المرشحين الفائزين لشروط الترشيح حتى بعد صدور نتائج التصويت، وقال المرشح الذي يثبت إخلاله بشروط الترشيح سيتم استبعاده حتى في حال فوزه في الانتخابات.

وعلى صعيد آخر، وصف رئيس المفوضية ظاهرة تعرض المرشحين لعمليات الاغتيال بالخطيرة، داعيا الجهات الأمنية إلى توفير الحماية اللازمة لهم.

اقتراح بحسم منصب رئيس البرلمان بعد الانتخابات .. مجلس النواب يرجئ انتخاب رئيسه الى الشهر المقبل

بغداد / المدى والوكالات

اعلن مصدر في مجلس النواب ،الاثنين، ان المجلس قرر تأجيل جلسة انتخاب رئيس للبرلمان خلفا لمحمود المشهداني، الى الرابع من شباط المقبل في ظل الانقسام الحاد في مواقف الكتل البرلمانية. فيما دعا القيادي في المجلس الأعلى جلال الدين الصغير حسم مسألة اختيار رئيس للبرلمان إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية.وفي غضون ذلك شدد النائب عمر الكربولي عن جبهة التوافق على ضرورة ترك المحاصصة بشكل كامل او الاخذ بها بشكل كامل في اختيار المرشح لمنصب رئاسة البرلمان المقبل.

واضاف المصدر في مجلس النواب بحسب ما اوردته وكالة فرانس برس ان «مجلس النواب قرر تأجيل انتخاب رئيس له الى الرابع من شباط المقبل» بعد تعذر الاتفاق بين الكتل على مرشح واحد. موضحا ان «القرار صدر بموافقة هيئة رئاسة البرلمان ورؤساء وممثلي الكتل النيابية خلال اجتماع اليوم (امس)».

وتابع ان اجتماع امس عقد برئاسة النائب الاول لرئيس البرلمان الشيخ خالد العطية ورؤساء الكتل او من ينوب عنهم لبحث آلية انتخاب الرئيس المقبل. مؤكدا ان «باب الترشيح سيبقى مفتوحا حتى الرابع من الشهر المقبل» مشيرا الى ان «اقتراعا اوليا سيجري لاختيار ثلاثة مرشحين على ان يكون التصويت النهائي لانتخاب رئيس غداة ذلك» اي في الخامس من شباط.

وقال ان «التصويت سيكون سريا شرط ان ينال المرشح اصوات ١٣٨ نائبا» من اصل ٢٧٥ . وكان من المفترض ان ينتخب النواب رئيسا لهم في الجلسة الاولى التي تلت استقالة المشهداني لكن هذا لم يحدث بسبب الانقسامات السياسية الحادة التي تتجاذب هذه المسالة.

وقدم المشهداني استقالته الشهر الماضي اثر خلافات ومشادات كلامية مع عدد من النواب. فيما طرحت «جبهة التوافق»، مرشحها وسط انشقاقات وخلافات عميقة بين مكوناتها.

واكدت مصادر في الحزب الاسلامي، اكبر مكونات الجبهة، ان اياد السامرائي هو مرشح الحزب الى منصب الرئيس، ويصر الحزب الاسلامي على ان يكون الرئيس من نوابه في البرلمان بتاييد من التحالف الكردستاني والمجلس الاسلامي العراقي الاعلى لكن كتلا اخرى تعارض ذلك مؤكدة ان منصب الرئيس يعود الى العرب السنة وليس حصريا لجبهة التوافق.

وفي تصعيد اخر، انسحب مجلس الحوار الوطني في اواخر كانون الاول الماضي من جبهة التوافق متهما الحزب الاسلامي ب«التآمر» على المشهداني لاقالته.

وشهدت جبهة التوافق السبت الماضي ثاني انشقاق لها خلال شهرين اذ اعلن النائب طه اللهيبي الامين العام «للتجمع الديموقراطي الوطني» انسحابه منها متهما الحزب الاسلامي بممارسة «سياسة الاقصاء والتهميش والانفراد بالقرارات».وكان عدد المنضوين في «جبهة التوافق» ٤٤ نائبا لكنهم حاليا باتوا اقل من ثلاثين نائبا.

وفي ذات السياق، استبعد رئيس كتلة الائتلاف الموحد القيادي في المجلس الأعلى جلال الدين الصغير حسم مسألة اختيار رئيس للبرلمان قريبا، مؤكدا رغبة المجلس الأعلى باستمرار المناقشات حول هذا الموضوع إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية.

وأوضح الصغير بحسب ما اورده « راديو سوا « أن ممثلي المكون السني لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن تسمية مرشحهم لمنصب رئيس مجلس النواب، مشيرا إلى حصول جدل صاخب بين الأطراف المعنية خلال جلسة البرلمان الأخيرة، الأمر الذي يؤشر صعوبة حسم المسألة، على حد قوله.

وفضل الصغير استمرار المداولات بين الكتل النيابية حتى انتهاء الانتخابات المحلية، وإتاحة الفرصة أمام نواب العرب السنة لتحديد خياراتهم بهذا الشأن، على حد قوله.وقال الصغير إن «حسم مسألة رئاسة البرلمان لن تكون سهلة وستشهد مخاضا عسيرا في كل الاتجاهات».

وبين الصغير أن ليس لدى المجلس الإسلامي الأعلى الرغبة في الإعلان عن موقفه من المرشحين لشغل المنصب، مشيرا إلى أن تخصيص منصب رئاسة النواب للعرب السنة لا يأتي في إطار المحاصصة الطائفية، وإنما لتأمين تحقيق المشاركة العادلة للمكونات السياسية.

وأضاف رئيس كتلة الائتلاف النيابية أن البرلمان بحاجة إلى رئيس قوي قادر على إدارة مجلس النواب بعيدا عن انتماءاته الطائفية والحزبية، فضلا عن قدرته في تحسين أداء البرلمان الرقابي والتشريعي.

وشدد الصغير على أن حسم تسمية المرشح لشغل منصب رئيس مجلس النواب مرهون باتفاق ممثلي العرب السنة في البرلمان، مشيرا إلى أن قرب موعد الانتخابات المحلية يزيد الأمر تعقيدا.الى ذلك، شدد النائب عمر الكربولي عن جبهة التوافق على ان موضوع المحاصصة اما ان يترك بشكل كامل اويؤخذ به بشكل كامل ، لان هناك عملية «محاصصة معينة ويجب الالتزام بها».واثنى الكربولي وفق ما اوردته وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) امس على مقترح تشكيل لجنة برلمانية لحسم موضوع رئاسة مجلس النواب واصفا اياه بأنه «عمل جيد».

وقال «لقد تم وضع اكثر من آلية لحسم هذا الموضوع ومنها آليات دستورية لان الدستور يسمح لكل نائب ترشيح نفسه ، مشيرا الى ان هناك اموراً لا يمكن تجاوزها لوجود اطراف مشتركة بالحكومة والعملية السياسية ولديها التزامات يجب ان تلتزم بها». مؤكدا وجود اطراف لم تدخل بالحكومة وليس لديها التزامات معينة تلتزم بها وبالتالي فان هذه الالتزامات مازالت قائمة لدى المعنيين ،مبينا أن اللجنة التي تم تشكيلها في البرلمان هي التي ستحسم الامر.

واوضح الكربولي ان عمل اللجنة البرلمانية سيكون وضع الاليات المتعلقة بالتصويت على المرشحين لمنصب رئيس البرلمان ، إضافة الى تحديد موعد التصويت في البرلمان ، مشيرا الى وجود خيارين في الوقت الحاضر، الاول هو الوصول الى اتفاق معين خلال اليومين القادمين او حتى بعد انتخابات مجالس المحافظات، والثاني في حالة عدم حصول التوافق وفي هذه الحالة يجب الالتجاء الى التصويت للفصل بالموضوع.

وكان مجلس النواب قد قرر الاحد تشكيل لجنة برئاسة النائب الاول الشيخ خالد العطية وعضوية ممثلين عن الكتل البرلمانية لغرض تحديد الية اختيار رئيس مجلس النواب خلفا للمشهداني المستقيل.

اعلان

خطط عاجلة لنقل ١٠٠ الف عراقي الى الولايات المتحدة

بغداد / المدى والوكالات

دعا تقرير صدر عن مؤسسة أميركية بحثية إلى ضرورة قيام إدارة الرئيس المنتخب باراك أوباما بوضع خطط عاجلة لتنظيم رحلات جوية لنحو ١٠٠ ألف عراقي عملوا مع القوات الأميركية والمؤسسات غير الحكومية الأخرى، ونقلهم إلى إحدى القواعد العسكرية الأميركية في جزيرة جوام في المحيط الأطلسي أو في الكويت لحين ترحيلهم إلى الولايات المتحدة.

وأشارت ناتلي أونديك، التي اشتركت مع باحث آخر لإعداد التقرير، بحسب «راديو سوا»، إلى أن التقرير الذي صدر عن منظمة Center For American Progress مطلع هذا الشهر، يدعو إدارة الرئيس المنتخب أوباما إلى مد يد العون للعراقيين المرتبطين بالولايات المتحدة بصورة عاجلة، بسبب ما يتعرض له هؤلاء العراقيون من تهديد على يد الجماعات المسلحة والميليشيات التي تعدهم «خونة»، ولأن الآلاف منهم تركوا بيوتهم ونزحوا إلى أماكن أخرى داخل البلد أو انتشروا في الدول المجاورة للعراق.

وأضافت أونديك أن البحث الذي قامت به مع زميلها براين كاتوليس أثبت وجود ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ ألف عراقي مرتبط بالولايات المتحدة من خلال العمل كمترجمين مع القوات الأميركية أو المؤسسات الحكومية الأخرى، فضلا عن المؤسسات غير الحكومية ومنها وسائل الإعلام الأميركية، مشيرة إلى عدم كفاية البرنامجين الحاليين الخاصين بتسفير هؤلاء العراقيين إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهما برنامج «فيزا المهاجر الخاص» SIV، الذي سيتم بموجبه قبول ٢٠ ألفا منهم نهاية عام ٢٠١٢، وبرنامج منح اللجوء الاعتيادي.

واشارت أونديك إلى أن هذين البرنامجين غير قادرين على استيعاب الأعداد الهائلة لهؤلاء العراقيين، خصوصا في ضوء التهديدات التي يتلقونها، وبطء إجراءات تسفير المقبولين منهم إلى الولايات المتحدة وفق البرنامجين المذكورين والتي يمكن أن تستغرق من بضعة أشهر إلى سنتين.

وأضافت أونديك أن الحملة الجوية المقترحة والمسماة بـ "عملية توفير الملجأ الآمن-عراق ٢٠٠٩، أخذت بعين الاعتبار معاناة هؤلاء العراقيين الذين ينتظرون السفر في أوضاع أمنية ومعيشية صعبة، مشددة على ضرورة أن ينتبه أصحاب القرار في واشنطن إلى خطورة تركهم من دون مساعدة، داعية إلى دمج قضية إخلاء العراقيين المرتبطين بالولايات المتحدة، مع خطط سحب القوات الأميركية من العراق، كي لا يُقال "إن أميركا تخلت عمن وقف بجانبها في العراق".